

شرح منار الانوار للشيخ حسن بخاري الدرس 21 في 4-2

9341هـ

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. واصلي واسلم على عبد الله ورسوله سيدنا ونبينا محمد. وعلى آل وصحبه أجمعين اما بعد فهذا هو المجلس الثاني عشر بعون الله تعالى وتوفيقه في - 00:00:00

شرح متن منار الانوار في اصول الفقه الحنفي بالامام ابي البركات النسفي رحمه الله تعالى وهذا المجلس نشرع فيه باذن الله تعالى في فصل العام. ومن تذكر تقسيم المصنف رحمة الله - 00:00:22

في اول المتن فيما يتعلق بتقسيمه للالفاظ وطريقة الحنفية فيه وانه جعلها باعتبارات اربعة الاول منها وجوه النظم والتقسيم باعتبار وضع اللفظ اللفظي والمعنى او صيغة ومعنى وقسمه الى اربعة الخاص والعام والمشترك والمؤول. مضى الحديث في المجالس السابقة عن اول هذه الاقسام الرابعة - 00:00:42

بهاذا الاعتبار وهو الخاص. وذكر فيه مسائله تعريفه وذكر فيه اهم نوعيه وهما الامر والنهي ومضت فيه مسائل كل منها وما يتعلق بهما. ثم الان يشرع رحمة الله في ذكر القسم الثاني من اقسام - 00:01:12

دلالة بهذا الاعتبار وضع اللفظ ومعناه وهو قسم العام يبدأ بتعريفه ثم ينتقل الى مسائله سنحتاج في قسم العام مجلسين هذا احدهما والاخر في الأسبوع القادم ليتم الحديث عما اورده المصنف رحمة الله في هذا الفصل. نعم - 00:01:32

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين. نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اين؟ قال المصنف رحمة الله وغفر له ولشيخنا ولوالديهما وللسامعين والحاضرين. امين. قال فصل في العام. واما - 00:01:52

العام فما يتناول افراداً متفقة الحدود على سبيل الشمول. ابتدأ المصنف رحمة الله تعالى بتعريف العام قال ما يتناول افراداً متفقة الحدود على سبيل الشمول. هذا تعريف العام وهو كل لفظ تناول - 00:02:12

افراداً وشأن هذه الافراد ان تكون مسؤولة باللفظ على سبيل الاستغراء وان تكون متفقة الحدود وهذه قيود في تعريف العام عند المصنف رحمة الله فقولهما يتناول افراداً اخرج الخاص فانه اما ان يتناول فرداً او يتناول افراداً محصورة لا على سبيل الشمول كما سيأتي. قوله ما يتناول - 00:02:32

وافراداً متفقة الحدود خرج به المشترك. فلفظة العين مثلاً تتناول افراداً العين والعين الجارية والذهب والجاسوس. لكن هذه افراد مختلفة الحقائق. وليس متفقة يعني حقيقة العين الباصرة غير حقيقة العين الجارية غير حقيقة الذهب. فافراد اللفظ المشترك مختلفه - 00:03:02

او مختلفة الحدود لكن اللفظ العام يقول رجل او يقول الرجل او يقول المسلم او يقول المؤمنون يدخل فيه ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم اجمعين. دخول ابي بكر وعمر وعثمان وعلي في لفظ المؤمنين - 00:03:32

دخول افراد هي متفقة الحدود بمعنى ان اشتراکها في مسمى الایمان فيه اتفاق فهم يتفقون في مسمى الایمان يختلفون في اعيانهم وهذا لابد منه لكن الحد الذي شملهم وهو الایمان متفق بينهم - 00:03:52

لكن اللفظ في العين ليس متفقاً في حقيقته بين العين الباصرة والجارية فليس الا الاشتراك في الاسم. فقوله متفقة الحدود يخرج

اللفظ المشترك لأن افراده مختلفة الحدود. قوله على سبيل الشمول اخرج به النكرات او قل المطلق - 00:04:12
او الخاص عموماً. فاللفظ الخاص اذا تناول افراداً محصورة كأن تقول مثلاً مئة رجل او رجال عشرة فهي وان تناولت افراداً لكنها محصورة. وكذلك الشأن في النكرات اعتق رقبة فتحرير - 00:04:32

رقبة هنا لفظ تناول افراداً متفقة الحدود. فتحرير رقبة يشمل الذكر والانثى والمسلمة كافرة وكذا وكذا فشمل افراداً. وهي ايضاً متفقة الحدود فأشبه العام. لكنه ليس على سبيل الشمول بل على سبيل البدن - 00:04:52

خرج فإذا هذا القيد في التعريف اخرج او هذه القيود اخرج به الخاص والمشترك والمطلق بهذه كلها تشبه العام في اشياء فخرجت بتلك القيود. تعريف العام وحقيقة عند الحنفية لا تختلف عما هي عليه عند الجمهور - 00:05:12

هو لفظ يشمل ويستغرق. اختلاف التعريفات وارد حتى عند الجمهور انفسهم يتفاوتون في تعريف العام لكن في حقيقته على اتفاق انه لفظ يتناول افراداً يجمعها هذا اللفظ ويشملها على سبيل الشمول والاستغراق وانها متفقة - 00:05:32

الحقائق تحت هذا اللفظ في مسماه. هذا القدر لا خلاف فيه بين الحنفية ولا الجمهور. ليس في تعريف العام ولكن في حكم دلالته كما سيأتي بعد قليل. نعم. وانه يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً. حتى يجوز نسخ العقد - 00:05:52

الخاص به وانه يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً. دلالة العام عند الحنفية قطعية وهذا مبني الخلاف الكبير بينهم وبين الجمهور.
ولتحرير محل النزاع يحسن ان نستعرض المسائل التالية اولاً الخلاف في دلالة العام هل هي قطعية ام ظنية؟ قبل الدخول فيها من المهم ان نحدد فنقول ان - 00:06:12

هذا الخلاف منحصر بين المثبتين لصيغ العموم. وهم من يسمونهم في كتب الاصول بارباب العموم ان من الاصوليين من لا يثبت للعموم صيغة فهو لاء غير داخلين. اما وهم ارباب يفون لها وهم ارباب الخصوص والواقفية - 00:06:42

فغيروا داخلين في الخلاف هذه واحدة. المسألة الثانية اتفق الجميع على ان الحفظ العام شامل لافراده اتفقوا على شموليته بحيث ان اللفظ العام يتناول افراده فرداً يعني لا يختلف الحنفية ولا الجمهور ان قوله تعالى قد افلح المؤمنون يشمل كل مؤمن مؤمن على سبيل الشمول - 00:07:02

وان قوله عز وجل ان الانسان لفي خسر يشمل كل انسان انسان على سبيل الشمول هذا لا خلاف فيه ان اللفظ العام شامل لجميع افراده وثبتت وحكمه ثابت لكل فرد من افراده. المسألة الثالثة - 00:07:32

ايضاً على ان العام الذي لا يجوز تخصيصه لقرينة لا يجوز به انه قطعي الدلالة اتفاقاً لو جاءت قرينة على ان عاماً من العموم لا يجوز تخصيصه مثل ماذا؟ ان الله على كل شيء قادر - 00:07:52

والله بكل شيء عالم. احاط بكل شيء علام. رب العالمين. هذه عمومات لا يدخلها التخصيص فدلالتها قطعية. هذا القدر ايضاً محل اتفاق. فذكرنا ثلاثة مسائل. الرابعة ان العام الذي يدخله التخصيص وهو ما نسميه بالعامي المخصوص الذي قد خص منه بعض افراده فان - 00:08:12

انه ظني الدلالة اتفاقاً. اذا ماذا بقي العام الباقي على عمومه وهو يحتمل التخصيص. الذي لا يحتمل او ان شئت يقول العام قبل التخصيص العام قبل التخصيص ولما اقول قبل التخصيص يعني يحتمل. العام المحتمل للخصوص ولم يخص بعد. هل هذا قطعى ام ظني - 00:08:42

هذه الصورة هي محل النزاع. يقول المصنف رحمة الله وانه يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً. ما العام يتناوله قطعاً في اي حكم في حكم ما ورد فيه العام وفي سياقه ان كان امراً فايجب او - 00:09:13

وان كان نهاياً فتحيم او كراهة وهكذا. يعني اللفظ العام لا يوجب امراً ولا نهاياً لذاته. اللفظ العام يا احبة هو تعلق الامر والنهي اقيموا الصلاة حافظوا على الصلوات اتوا الزكوة لا تقتلوا النفس - 00:09:33

فالعام او الخاص هو مورد الامر والنهي او متعلقه المراد التي يأتي الامر ودلالته ايجاب او استحباب يأتي النهي دلالته تحريم او كراهة. العام او الخاص يأتي بعده فيتعلق به الامر او النهي. يتوجه اليه. فالعام ان جاء - 00:09:53

في سياق ايجاب فانه يثبت وجوب تلك الافراد التي تناولها اللفظ العام او استحبابا فكذلك وان كان نهيا فتحريما او كراهة لكل فرد من افراده. لا تقتلوا النفس. يوجب تحريم قتل كل نفس. وهكذا ستقول في - 00:10:13

كل نص من النصوص الشرعية. اذا اللفظ العام المحتمل للتخصيص قبل ان يخص قطعي الدلالة عند ظني عند الجمهور ذلك ان تقول كال التالي العام دلالته ظنية عند الجمهور قبل التخصيص - 00:10:33

وبعده ما الفرق ؟ الفرق في ركيبة. فهو قبل التخصيص ظني قوي. وبعد التخصيص يضعف. وعندي الحنفية ليس كذلك. العام قبل التخصيص قطعي. فإذا دخله التخصيص أصبح ظنيا. ثمرة هذا الخلاف في مسائل - 00:10:53

كثيرة لست اقصد الفروع لكن اقصد الاصول المبنية على هذه المسألة. واشهرها مسائل منها. هل يجوز تخصيص العام باي مخصص عند الحنفية العام قطعي فلا يخصصه دليل ظني. فخبر الواحد في السنة وان كان صحيحا لا يقوى على تخصيص - 00:11:15

العام لانه اضعف وكذلك القياس لا يخصص به العام لانه ظني. فما العمل ؟ يقولون ان سبق للعام بقطعي مثل الاجماع او اية قرآنية فقد زالت القطعية عن العام ومن ثم يمكن تخصيصه بخبر واحد - 00:11:38

بالقياس وعند الجمهور ليس كذلك. عند الجمهور يجوز تخصيص العام مطلقا سواء دخله التخصيص قبل او او ما دخل لانه ظني الدلالة وخبر الواحد مثله. والقياس مثله وتفاوت الرتب في الظنية ليست ذات اثر. فيجوز - 00:12:01

تخصيصه العام وبناء عليه فعند الجمهور هذه مسألة ثانية متى تعارض العام والخاص يقضي الجمهور مطلقا بحمل العام على الخاص حيثما وجدوا نصا عاما ووجدوا نصا اخر في المسألة ذاتها مباشرة يقولون بتخصيص العام بهذا - 00:12:21

خاص او بحمل العام على الخاص او بالتجزئ. الالفاظ هنا واحدة. بينما ينظر الحنفية الى هذا الخاص مع العام الى انهم متساويان. لكن عند الجمهور الخاص قطعي والعام ظني وبالتالي فمتى تعارض ؟ فالخاص اقوى - 00:12:41

فيحمل العام عليه. وبالتالي يتسلط الخاص على النص العام فيخرج بعض افراده. ويبقى العام بعد التخصيص على حاله لكن عند الحنفية العام والخاص قطعيان. فإذا تعارض ليس احدهما باولى من الآخر في التسلط عليه. فكيف - 00:13:01

يحكمون بتأخرهما. فان كان المتأخر عاما نسخ الخاص كله. وان كان المتأخر خاصا نسخ من العام بقدرها واما جهل التاريخ طلب الترجيح لانهما متكافئان. هذا فرق جوهري. وتبيني عليه مسائل جمة في قضية - 00:13:22

بين الادلة وعامة ادلة الشريعة في الاحكام عبادات ومعاملات هو هكذا عموم وخصوص وكيف نقضي بالنظر بينهما وستأتي امثلة يذكرها المصنف رحمة الله الان بعد قليل. قال رحمة الله وانه يجب الحكم فيما يتناوله قطعا وانه - 00:13:47

يعني العام يجب الحكم فيما يتناوله قطعا. حتى تحرر مذهب الحنفية في المسألة. عامة الحنفية في العراق وبلاد ما وراء النهر يقولون بقطعية العام. وقال به من غير الحنفية الشاطبين امام صاحب المقاصد الموقفات من المالكية وينسب من الحنابلة الى الفخر اسماعيل والى ابن عقيل - 00:14:07

صاحب الفنون والايضاح. ونسبة بعضهم الى بعض المعتزلة. اذا قول الحنفية بقطعية دلالة العام وافقهم فيه بعض الاصوليين من المذاهب الاخر كالشاطب وابن عقيل والفارس اسماعيل. اما القول بظنية دلالة العام فهو قول الجمهور. المالكية الشافعية الحنابلة - 00:14:37

وهو قول اكثراهم وائمة المذاهب وافقهم من الحنفية مشايخ سمرقند وعلى رأسهم ابو منصور الماتوريدي فانهم يقولون كالجمهور بظنية دلالة العام يعني ان الحنفية ليسوا مطبيين على القول بقطعية العام - 00:15:05

فمن فقهاء الحنفية واصوليهم من يرى ظنية دلالة العام وهم تحديدا مشايخ سمرقند. واما عامة الحنفية والمتأخرین خيرون منهم خاصة فيكادون يتفقون على ان العام قطعي وهو ما انفرد به مذهب الحنفية عن الجمهور في امهات - 00:15:25

مسائل الاصول وهذه احدها قال فيما استدل به حتى يجوز نسخ الخاص به من اين استنبط الحنفية قطعية دلالة العام لا تننسى ان اصول الحنفية مبنية على فقه ائمة المذهب. فإذا استدل سيسدل بمسائل منصوصة - 00:15:45

عن ابي حنيفة او ابي يوسف او محمد بن الحسن رحم الله الجميع. وإذا استدل بها يثبت ان ائمة المذهب انما قالوا بكتابنا وافتوا بكتابنا

لان العامة عندهم قطعي. قال رحمة الله يحكى عن ابي حنيفة وهذا ما ذكره المصنفون في المتن. يحكى عن - 00:16:08

ابي حنيفة ان الخاص لا يقتضي على العام. يعني لا يتدرج عليه وبالتالي فهموا من ذلك ان العامة بقوة الخاص. فإذا كان الخاص قطعيا فالعلم مثله كذلك. الدليل الذي اورده المصنف هنا - 00:16:28

نسخ الخاص به هذا دليل حتى يجوز نسخ الخاص به الدليل على ان العامة قطعي انه يجوز ان يكون ناسخا للخاص هذا دليل على ماذا على انه في مرتبته والخاص ما مرتبته؟ قطعي اذا فالعام يعني لو كان ظننا لما نسخه هذا دليل - 00:16:44

او نتيجة هذا دليل او نتيجة؟ يعني انت تقول لان العامة قطعي جاز نسخ الخاص او تقول لما ثبت عندنا نسخ الخاص به اذا هو قطعي يعني ايها سيسبق؟ تثبت لي اولا ان العام قطعي ثم تستخدمه في نسخي الخاص - 00:17:12

او تنسخ الخاص به اولا ثم تقول هو قطع لاأثبته انه قطعي يعني انا حنبلي وانت شافعي وهذا مالكي فیأئتنا الحنفي فيقول العام قطعي اقول له ما دليلك؟ يقول انه ينسخ الخاص اقول له هذا - 00:17:43

انا لا اقول هذه نتيجة هذا ليس خطأ في استدلال الحنفية. لا هي طريقة عندهم في اثبات المسائل. يعني هو اذا قلت له ما دليلك على ان العام قطعي؟ ايش يقول؟ يقول تطبق ائمة المذهب عندنا في نسخ الخاص به واتاك بالامثلة كحديث العرانيين - 00:18:04

فوجدوا في فقه المذهب عندهم مسألة ابواب الابل. وانها منسوبة من طهارتها وحلها منسوخ بحديث استنذهوها من فلما جاء هذا النهي وهو عام من البول مقابل بول الابل الخاص وحكم بنسخه قالوا اذا العام ينسخ الخاص. فاستنذجوا من ذلك ان العام قطعي الدالة. اذا هذا ما استدل به - 00:18:26

المصنف قال حتى يجوز نسخ الخاص به. يعني من الدليل على ان العامة قطعي انه يجوز نسخ الخاص به ولم يكن نسخ الخاص بالعام جائز الا لان العام قطعي. فلو كان ظننا ما قوي على نسخه - 00:18:54

ان الله يقول ما نسخ من اية او نسخها نأتي بخير منها او مثلها. وعلى ما قرر الاصوليون في عدم جواز نسخ القوي افي منه فلا بد ان يساووه في القوة او يكون اقوى. يقول حتى يجوز نسخ الخاص به ثم مثل بمثالين. في الاول قال ك الحديث العوراني - 00:19:14

قبل ان انتقل وهو سيستمر في استدلال الحنفية. ما دليل الجمهور على ان العام ظني الدالة؟ وليس قطعيا ولم يقولوا كما قال الحنفية قالوا لان العامة محتمل محتمل لارادة الجميع ومحتمل للتخصيص.ليس كل عام محتملا للتخصيص؟ فاثباتات - 00:19:34
والاحتمال ها ينفي القطعية. يعني هذا سؤال اولي. سؤال ابتدائي. هل توافق على ان العام من حيث هو عام يقبل التخصيص ويحتمله مطلقا ستقول من حيث الاحتمال؟ نعم. فإذا ثبت - 00:20:02

مال لاي لفظ عام انه يحتمل التخصيص كان هذا دليلا على عدم قطعيته لان فيه شبهة عدم القطع به ولا يثبت معه القطع. ولانه ايضا يوجد من العموم الفاظ عموم اريد بها الخصوص. ليست يدخلها التخصيص لا بل هي يراد - 00:20:22

بها الخصوص ابتداء فاذا ثبت هذا في اجناس العموم والفاذه دل على انه غير قطعي والمسألة ما زالت محل خلاف بين الحنفية والجمهور. حديث العورانيين نعم. ك الحديث العورانيين. نسخ بقوله عليه الصلاة - 00:20:42

استنذجوا عن البول. طيب اورد لكم حديث العرانيين اورده المحقق في الهاشم من لفظ البخاري رحمة الله في حديث انس رضي عنه لما جاء اناس من عري نتج دعوا المدينة فامرهم صلى الله عليه وسلم ان يشربوا من ابواب الابل والبانها. الشرب من - 00:21:02

دالة على طهارته ولو كان نجسا ما ابيح. دل الحديث او مما فقهه العلماء من الحديث طهارة وابوال الابل ويلحق به الحيوان المأكول لحمه. هذا دليل عام او خاص في الابوال هو خاص ببول الابل - 00:21:22

قابلة حديث استنذجوا من البول او استنذجوا عن البول. والحديث بهذا اللفظ اخرجه الدارقطني وقال فيه الصواب مرسل وان كان صححه الحاكم. قال ابن المنير هذا الحديث صحيح وله طرق كثيرات بالفاظ مختلفات - 00:21:44

وفي المعنى متفقات يعني في الجملة يثبت هذا المعنى حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بالتنزه من البول البول هذا لفظ عام. يشمل بول الادمي وبول الابل وبول الغنم وبول البقر وبول الحيوان المأكول لحمه غير المأكول له - 00:22:04

احموا امر بالتنزه من البول الامر بالتنزه من البول يدل على نجاستها. طيب هذان حديثان ايها هما العام البول هو العام وبول الابل

في حديث العراني الخاص يرى الحنفية ان حديث استنذهوا عن البول ناسخ لحديث العرنين. فابوال الابل نجسة - 00:22:24
الم يثبت عندهم حديث العورانيين؟ بل الحديث الصحيح. لكن عارضه ما هو عام. الجمهور ماذا يقولون تخصيص يستنذه من كل بول الا ما ثبت طهارته مثل ابواب الابل وما قيس عليها في الحيوان المأكول لحمه. فهمت كيف - 00:22:52

رتب الخلاف الفقهي عند القوم يقول الجمهور حديث عام قابله خاص ما العمل؟ التخصيص تأتي للحديث في العام التنزه من البول وتخرج منه البول الذي ثبت طهارته بول الابل. تقول كل بول نجس. يجب التنزه - 00:23:12

عنه والتطهر منه الا ما ثبت طهارته مثل بول الابل. فماذا يبقى؟ يبقى بول الانسان ويبقى بول الحيوان غير المأكول اللحم فهذا نجس. جمع ام بين الدليلين الحنفية ما يطبقون هذا المنهج العام عندهم اذا قابل الخاص فهو في رتبته في القوة - 00:23:32
وليس تصريح العام على الخاص باولى من تسلیط الخاص على العام. فإذا تعارضتا وتقابلا حكما بالنسخ. فنقول عند استنذهوا من البول ناسخ لحديث امره العرانيين صلی الله عليه وسلم ان يشربوا من ابواب الابل وبالتالي فكل بول نجس - 00:23:56

هنا سؤال اصولي فقهى كيف قال الحنفية ان حديثه من البول هو الناسخ هذا مبني على التأخر صح؟ ما الدالة على تأخره يعني ليس ما يأتي حنفي او ليس ما يأتي مالكي شافعي حنبلي يعترض فيقول اثبت لي تأثرا فربما كان حديث العرانيين بعده -

00:24:19

فيكون هو الناسخ هل رواية ابي هريرة للاحاديث تقضي دائمًا بتأخره؟ الجواب لا. ابو هريرة رضي الله عنه يروي احاديث متقدمة. رواية عن الصحابة استدلوا لهذا بطريقتين الطريقة الاولى ان قالوا - 00:24:47

لما يتعارض عندك دليلا حاضر ومبيح نجعل الحاضر مقدما ونعتبره متاخرًا الحاضر لم؟ قالوا لانه يفضي الى التقليل من النسخ بخلاف العكس. يعني لو افترضت ان الدليل الحاضر او المحرم - 00:25:11

لو افترضته انه هو المتقدم لاقتنطي ذلك تكرار النسخ كيف؟ يكون الاصل طهارة الابواب ثم يأتي الحاضر فينسخ تلك الاباحة. ثم يأتي المبيح فينسخ ذلك الحظر. فيقع النسخ مررتين حاضر ومبيح حاضر ينسخ الاباحة الاصلية ثم مبيح ينسخ الحظر بخلاف العكس لو جعلت المبيح - 00:25:38

متقدما والحاضرة متاخرًا يأتي النص المبيح مقررا للاباحة الاصلية ومقررا عليها فلا نسخى. ثم يأتي الناسخ بعده المحاضر فينسخ فيكون النسخ مرة اذا اشكل عليك ترتيب دليلين ما عرفت تاريخهما هذه طريقة عموما - 00:26:08

ليس عند الحنفية اذا تعارض حاضر ومبيح يقدر تأخر الحاضر تقليلا للنسخ فهمت الفكرة؟ فلما يقدم تأخير الحاضر تقليلا للنسخ عندئذ قالوا اذا حديث استنذه من البول هو المتاخر لانه حاضر. وحديث العروني متقدم - 00:26:28

هذا التقرير الاصولي الذي يشترك فيه الحنفية وغيرهم فيه نظر. ما هو احسنت لماذا تقول ان الحاضر اذا اعتبرته او افترضته متقدما ينسخ الاباحة؟ هل تشريع الحكم الذي يغير الاباحة الاصلية - 00:26:48

عدوا نسخا لا الصواب انه ليس كذلك. يعني فرضت الصلوات الخمس هل كانت نسخا لعدم وجوبها؟ لا الاحكام لا ينسخ الاباحة الاصلية. ولهذا نقول في تعريف النسخ رفع الحكم الثابت بنص متقدم. الاباحة ما ثبتت بنص - 00:27:13

ثبتت بالبراءة فالصحيح ان هذا التقرير عموما وهو تقرير مدخل عن الاصوليين كافة. فهذا استدلال ليس بالقوة عند الحنفية واستدل بعضهم بطريقه اخرى على ان حديث يستنزف من البول هو المتاخر. قالوا حديث العورانيين ثبت عندنا نسخه - 00:27:33
 بشيء اخر ما هو اما امر عليه الصلاة والسلام بصلبهم وسم لاعينهم وتحريتهم هذه المثلث في القتل اما ثبت في الشريعة نسخها؟ اذا في حديث العراني متقدم منسوخ لان ما فيه من الاحكام و فعل النبي عليه الصلاة والسلام حيث مثل بالقتل جراء بما فعلوا وفاقا ثم جاء في الشريعة النهي عن - 00:27:53

بالقتل يعني التشويه والتشويه والعين والاذن وكذا وقطع الاطراف منهي عنه. فدل ذلك على ان الحديث منسوخ جملة او واقع في اول الاسلام منسوخ فتدل على تقدمه واعتبر تأخر حديث يستنذه من البول. هكذا يقرر الحنفية مسألة - 00:28:21
نجasse الابوال. ان حديث يستنزفه من البول يعارض حديث ابوالابل. واذا عارض العام الخاص حكماء حكم بنسخ المتقدم بالمتاخر.

فاما قيل اي المتقدم ايهما المتأخر؟ قالوا حديث العراقي متقدم وحديث يستنزلون البول والمتأخر - 00:28:41

وعرفت وجه تقرير التقدم والتأخر فقضوا بالنسخ. على كل حال. وجد الحنفية هذه المسألة في مذهبهم ان كلها نجسة. ولما وجدوا هذه الطريقة في ان ناس نصا خاصا غلب عاما او نصا عاما عفوا نصا خاصا قالوا اذا هذا دليل على على قطعية -

00:29:01

لأنه نسخ خاصا والخاص قطعي فلو لم يكن العام قطعيا ما استطاع نسخ الخاص. هذا مثال نعم واذا اوصى بالخاتم بانسان ثم بالفص لآخر ان الحلقة للاول والفص بينهما. اوصى - 00:29:28

بخاتم لانسان وبفصل خاتم ذاته لانسان اخر. ثم مات تنفذ الوصية قال الحلقة حلقة الخاتم للاول والفص مشترك. صورة المسألة صاحب الخاتم. يعني اوصى لزيد بالخاتم كله. واوصى لعمرو بفصل الخاتم. وكنت انت الوصي ستنفذ الوصية. كيف تقسم الخاتم -

00:29:50

قال تعطي الحلقة للاول ايهما؟ الذي اوصى له للخاتم كله زيد. وماذا تعطي يا عمرو يجعل الفص مشتركا بين زيد وعمرو. عمرو الثاني كيف استحق الفضة؟ اذا تخصيصه لما اوصى بالفص له فخصه طيب وعم وزيد كيف استحق الفضة؟ لما اوصله بالخاتم كله والخاتم -

00:30:20

يشمل يشمل الحلقة والفص يعني الحلقة الخاتم والفص الذي عليه. هذه مسألة موجودة في فقه الائمة فاستنبط منه الحنفية قالوا لما تقاسم الفضة دل على ان احدهما استحقه عموما والآخر - 00:30:50

تحققه خصوصا فتساوي العام هو الخاص ولهذا تقاسماه. اذا ثبت بهذا ان العام يساوي الخاصة في دلالته اذا هو قطعي الدلالة. هذا ان كانت الوصيتان في كلام منفصل غير متصل. والمسألة مخرجة على قول - 00:31:10

امام محمد ابن الحسن رحمه الله وخالفه ابو يوسف في هذه المسألة وقيل انه قول ابي حنيفة ماذا يقول؟ يقول الخاتم للاول والفصل الثاني بلا خلاف بينهما. هذا تقرير ابو يوسف يعطي الحلقة لواحد والفصل الثاني. لكن تقرير محمد بن الحسن ان الفصل مشترك - 00:31:30

لأنه شاركه فيه بالوصية العامة. يبقى سؤال في العموم هنا؟ هذا عموم يعني الخواتم كلها يعني حلقة الخاتم وفضله هذا عموم الخاتم ما يشمل الا فردا واحدا في المثال. لكنه اشبه العام من حيث شموله - 00:31:50

بمكوناته الحلقة والفص. فهذا الشبه استنبطا منه اصلا ان العام اذا تناول افرادا فهو في قوته في كما لو تناول جزءا لما جاء لفظ يتناول الفص والحلقة ولفظ اخر يتناول الفضة فقط ساواه به اذا قالوا - 00:32:17

تناول افرادا كما لو تناول فردا واحدا فساواه به. نعم. ولا يجوز تخصيص قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه. ومن دخله كان امنا. بالقياس وخبر الواحد - 00:32:37

لأنهما ليسا بمخصوصين. هنا طوى المصنف رحمه الله تعالى كلاما طوبيلا للحنفية في مسألة التخصيص ولعله يأتي الى لاحقا طريقة التخصيص عند الجمهور كما تعلمون وكما تقدمت الاشارة اليه في مطلع الدرس انه متى قابل - 00:32:58

خاصا فانه يقضي به عليه يعني بالتخصيص. لقوة خاصة على العام هذه طريقة الجمهور. ولذلك الخاص عندهم يكون مخصوصا سواء اتصل او انفصل. وبالتالي فالشخص المتصل عند يكون استثناء وشرط وصفة وبدلا وغاية. ويكون منفصلا باية اخرى وب الحديث اخر وباجماع - 00:33:18

وبأشياء من المخصوصات المنفصلة الكثيرة. عند الحنفية هذا مختلف تماما. الشخص المتصل عند الحنفية الذي يأتي في اللفظ معه مسقا له في دلالته في سياقه يكون بيانا متماما وليس تخصيصا - 00:33:48

يطبقون عليه احكاما مخصوصات. ولا يسمى الشخص عندهم مخصوصا الا اذا كان مستقلا مقارنا فاما جاء الدليل مستقلا يعني في جملة وليس في جزء من اللفظ او الكلمة او الاية. وكان مقارنا في الورود - 00:34:08

سيكون مخصوصا والا اذا انفصل فالنسخ يعني اذا وجدت دليلا مع دليلا اخر فلا يقضي بالتخصيص. والسبب عندهم كما قلت لك قبل

هذا تساوي العام والخاص فاذا فصلا فلن يكون بينهما ترابط الا من جهة التأخر والتقدم في حكم بالتأخر منها. فلا صورة للتخصيص عند الحنفية - 00:34:28

لا المستقل المقارن وشرطه ان يكون هكذا. عند الجمهور المسألة اوسع. والمخصصات اكتر. قال رحمة الله تعالى مفرعا على هذه القضية في مسألة قطعية العام وظنيته وهو ما تطرق الان الى المخصصات ولا انواعها ولا شرط الحنفية فيه. فقط تطبق امثلة. الحنفية يقولون - 00:34:53

ام؟ قطعي ولانه قطعي جاز نصف الخاص به. جاز نسخ الخاص به يعني يكون العام مناسحا للخاص. واتاك بمثال حديث العرانيين واتاك بمثال وصبة الخاتم والفص. ولأن العام قطعي ايضا عند الحنفية لا يجوز تخصيص قوله تعالى. ولا تأكلوا من - 00:35:16

ما لم يذكر اسم الله عليه ولا قوله ومن دخله كان امنا هذان نصاب عموم او خصوص عموم لا تأكل مما كل ما لم يذكر اسم الله عليه. سواء كان عمدا او نسيانا - 00:35:39

وايضا من دخله كان امنا من دخل الحرم كان امنا حتى لو كان قاتلا هذا عموم فيامن فلا يقام عليه الحد ولا القصاص هذا عموم قال الحنفية لانه عام اذا هو قطعي ولانه قطعي هل يجوز ان تأتيني بنص من حديث احاد فتخصصه - 00:36:01
به؟ قالوا لا. طيب قياس فتخصصه به؟ قالوا ايضا لا. لأن القياس وخبر الواحد ظني. هنا ستفهم جزءا من فقه الحنفية في هذه المسائل خالفوها فيها الجمهور او بعضهم لما قالوا بعدم التخصيص ما مبناه عندهم؟ قطعية - 00:36:23

وعدم جواز تخصيصه بخبر الواحد وبالقياس. قال رحمة الله تعالى تخصيص قوله تعالى كلوا مما لم يذكروا اسم الله عليه. قال الجمهور بل يجوز تخصيصه بخبر الواحد وبالقياس لانه ظني. عند الشافعي - 00:36:43

الذبيحة المتروك تسميتها عمدا من قبل المسلم جائزة يجوز اكلها قياسا على الناس والناس اتفقوا عليه حتى الحنفية اتفقوا على ان الناس تؤكل ذبيحته لو نسي ان يذكر اسم الله عليها - 00:37:01

اما العايد فالحنفية والمالكية والحنابلة يرون عدم جواز ذبيحته فرق في المسألة في قولهم في الحكم وفرق بينهم في الاستدلال.
الآن ركز معى فقط استدل الحنفية على ان متروك التسمية عمدا لا تحل ذبيحته. ما الدليل؟ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه - 00:37:23

فيوافقهم عليه المالكية والحنابلة لكن الشافعي يرى ان متروك التسمية عمدا مباح قياسا على متروك التسمية نسيانا. فماذا صنع؟
خصوص العموم بالقياس مع ان المالكية والحنابلة يجوزون التخصيص بالقياس لكن ما يقولون به في هذه المسألة ويفرقون بين العايد والناسي. فيناقشون الشافعية في ماذا؟ في القياس - 00:37:51

هل توفرت فيه العلة؟ هل اكتملت شروط؟ هل هو قياس صحيح او مع الفارق؟ لما يخالف الماليكي والحنبلبي الشافعية في مسألة القياس في المسألة سيختلفون معه في النتيجة. هم لا يخالفونهم في القاعدة الاصولية يخالفونهم في ماذا؟ في تطبيقها في هذا الفرع ومن ثم النتيجة - 00:38:19

اختلافنا معهم في النتيجة مع اتفاقنا معهم في الاصول. واختلفنا مع الحنفية في الاصول واتفقنا معه في النتيجة. هذا من سعة ادراك طالب العلم لارتباط الفقه بالاصول يتفق مذهبان في قاعدة اصولية ويختلفان في النتيجة. ويختلفان في القاعدة ويتتفقان - 00:38:39

في النتيجة وبالعكس كل هذا وارد. وليس هذا تناقضا بل هو دلالة على العقلية الفقهية التي تتمتع بها ائمة ذاہب ومن قررها وبينها واسسها من اتباع المذاہب وكان بهذا بيان لغزارۃ علمیۃ ولثروۃ عقلیۃ - 00:38:59

الضخمة الحقيقة حافت بها وظفرت بها امة الاسلام في تراثها الفقهي الكبير. نعود الى المثال يقول الشافعي متروك التسمية عمدا جائز او مباح قياسا على متروك التسمية نسيانا اه وجوزه ايضا بحديث وان كان ضعيفا وحكم الالباني بوضعه اسم الله على كل مسلم. ليس حديث في مسألة حل التسمية - 00:39:19

نسينا ليس فيه شيء صحيح ثابت في السنة وعامة الفاظها مثل تسمية الله في قلب كل مؤمن اسم الله على كل مسلم بعض الفقهاء لكنه ضعيف واهن جدا بل بعضها ذكر الالباني انه موضوع. فإذا حتى لو ثبتت هذه الاحاديث - [00:39:49](#)

سيستدل بها الشافعي وغيره فيخصوصون بها العموم. وعند الحنفية لو كان حديثا في صحيح البخاري فإنه أيضا لا يقوى على تخصيصه. ليش لانه عام قابل عامة ولا يقوى عليه عفوا لانه قطعي قابل قطعيا فلا يقوى عليه ولن يكون مختصا. الآية - [00:40:08](#)

عامة خص منها الناس بالاتفاق فقايس الشافعي عليه العامل وبعض الشافعي استدل بحديث احاديث وان كان لا يصح طيب ما موقف المالكية والحنابلة وهم يجوزون تخصيص العموم بالقياس؟ يخالفون الشافعي في القياس هنا ولا - [00:40:28](#)

على تسوية الناس بالعامل فاما يقول قياس مع الفارق او يستدل بادلة اخرى. ما موقف الحنفية؟ لا يجوز العام عندهم قطعي ولانه قطعي فلا يخصص بظني وهو القياس. طيب هنا اشكال.ليس يقول - [00:40:50](#)

الحنفية بتخصيص الناس ويتفقون في هذا مع الجمهور. اذا هذا العام مخصوص صح والعام المخصوص ما رتبته؟ ظني فلماذا لا يخصوصه بالقياس لو ثبت انه ظني وقد خص من قبل خلاص هم كالجمهور في جواز تخصيص العام بقياس وبخبر واحد - [00:41:10](#)

يقول الحنفية الآية عامة باقية على عمومها. طيب والناس قالوا لم يخص منها الناس كيف وانتم تقولون بحل ذبيحته؟ قالوا الناسي ما دخل في الآية اصلا حتى يخرج كيف؟ قالوا لأن الناسي ذاكر تقديرها - [00:41:38](#)

فهو كالذاكر نصا ولو فظا فما خرج ثم قال ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه عامة وما خرج منها الناس بل هو ذاكر. كيف ذاكر وهو ناسي؟ يعني لولا النسيان لذكر - [00:42:05](#)

فهو ذاكر حكمها. قال والشرع اقام الملة يعني الدين والاسلام والديانة اقامها في هذه الحالة مقام الذكر للعجز عنه بالنسيان. كما اقام الشرع الاكل ناسيا مقام الامساك في رمضان فاعتبره واجراه - [00:42:25](#)

طيب هذى العقلية عند الحنفية الحقيقة هي التي ما زالت تعطي سمة سمة للمذهب الحنفي في تقرير المسائل. يعني يبدو في بادئ مفارقة صريحة احيانا لدلاله نص. لكن وفق تقرير وتقعيد ضبطه علماء المذهب يظهر احكام - [00:42:47](#)

وقوة منطق. ولا زلت اقول في كثير من مناطق الخلاف بين الحنفية والجمهور. وتفرد الحنفية وبدوي هذا الخلاف في اول الامر شذوذ او مجافاة للنص او ابعادا واضحا الا انه في ثناياه يحمل في التقرير الفقهي عند ارباب المذهب الحنفي قدرها ليس - [00:43:07](#)

يسير من الدقة والعمق وتقرير المسألة قد توافق وقد لا توافق لكن المهم عندي ان تدرك ليس ليس بكلام هزل وليس مجافاة للنصر وليس سخافة ولا جهلا واعرضا صريحا عن النصوص نعم قد اتفق معك ايضا انه في - [00:43:34](#)

في بعض المسائل يبلغ هذا التكليف الذي ربما وصفه بعض علماء المذاهب الاخر بأنه لين لالعاق النصوص وتكلف فيها بحث يوافق المذهب كيما كان. قد يفعل هذا بعض متاخر المذاهب. وان حصل فليس قدحا في المذهب ولا ائمته - [00:43:58](#)

الاعلام الكبار يملبس باصحاب هذا التقرير. لكن يقرره اتباع المذهب لاستقامة القول في المذهب وفق قواعد منضبطة هذا سيأتيك كثيرا ومن قارن بين الفقه الحنفي ومسائل الجمهور سيجد هذا كثيرا في ثنايا هذه المسائل وهذا مثال - [00:44:22](#)

مربك الان فلما قرروا لانه لو اثبتوا ان الناس في التسمية مستثنى من الآية لكان هذا ايرادا عليهم فيجب عليهم ان يقبلوا قياس العامل عليه او يجيئوا عن القياس كما فعلت المالكية والحنابلة. اما ان يرفضوا بحجة انه ظني - [00:44:42](#)

يقوى على التخصيص من العام وهو قطع على التخصيص من العام من العام نعم فهذا ليس وجها وقد اقرروا بتخصيص الناس منه على كل حال اردت بهذا المثال ان تقف على هذا التقرير لهذا يعني وصف المذهب الحنفي منذ ايامه الاولى زمن ما لك رحمه الله وزمن - [00:45:02](#)

الشافعي بقوة الحجة والمنطق يعني حتى العبارة المأثورة عن الامام مالك رحمه الله في قصة التقائه ببعض ائمة المذهب ومنهم ابو حنيفة لما لقيه بالمدينة قال لقيت رجلا لو اراد ان يثبت لك ان هذه السارية من ذهب لفعل - [00:45:22](#)

ان هذا العمود لو قال لك هو من ذهب وشرع يستدل لك لاقنعتك لما يقول الشافعى رحمة الله الناس عيال في الفقه على ابى حنيفة
كل هذا من الائمة اجلال لهذه العقلية الفقهية المتينة - 00:45:41

بغض النظر عن المواقف او المخالفات. نزيد فقط ان ثبتت معنى فيه اجلال واحترام وتقدير لائمة المذاهب ومع الاحتفاظ بمكانتهم
وقدرهم العلمي فيبقى المناقشة بالحججة واثبات الدليل وان كان ثمة دليل فيه - 00:45:57

منطقة ضعف او نقباً فليبدو وليظهر اهل العلم مناطق الضعف الدليل او في الاستدلال او في طريقة تركيب البرهان في اي جزئية
يمكن نقضها وبيان ضعفها اما التجربة الذي يفعله بعض صغار المبتدئين من طلبة العلم او من لا يشم - 00:46:17
رأحة الفقه اصلاً ويتصور ان مجرد خلاف بعض المذاهب شيء من ظواهر الا أدلة انه يعني تجاوز النصوص او انه تعد عليها كلها به
مرة ذا ضعف ادراك. وجهل بحقيقة المسائل و موقف الائمة منها. انه مرة - 00:46:37

الاخيرة على وجوب التفريق بين ممارسات بعض المنتسبين الى المذاهب المتأخرة منهم خصوصاً. والذين قد يقع من بعضهم او من
احدهم شيء من الغلو والبالغة في تقرير مسألة او التكلف في اثباتها والانتصار - 00:46:57

لها في مقابل الحفاظ على قول المذهب ولو كان على حساب ظاهر النص الصحيح الصريح. هذا لا يلتمس له عذر بل هو خطأ لكننا
نتكلم عن الائمة ولهذا شرع شيخ الاسلام رحمة الله وغيره في الاعتذار للائمة فيما خالفوا فيه. رفع الملام عن الائمة الاعلام -
00:47:17

وشرع يذكر اسباباً تحفظ لهذه القوامات العلمية مكانتهم وان احدهم بحال ما بلغ ان يصرح برفض نصوص او ردتها او زعم انها مهما
بلغت ابد ان يكون عنها جواب ليستقيم القول. بل اخرج الالباني رحمة الله في مقدمة صفة - 00:47:37

صلوة النبي صلى الله عليه وسلم مقوله عن الائمه الاربعة بالفاظ متقاربة انه متى صحيحاً فهو مذهبى وانه اذا وجدتم قولى
يخالف الحديث فخذلوا بالحديث واتركوا قولى وتجاوزوه هذا هو منطقهم الذي لا تشک فيه انهم - 00:47:57

قاموا حياتهم العلمية الحافلة على هذا الاساس تعظيم النص واجلاله واعتباره اصلاً ينطلقون منه والا والله كتب لهم الامامة في الدين
ولا اقام الله لهم ذكرى الى يوم الدين. هذا الحفظ العجيب لمكانة هؤلاء على مر القرون يدل على - 00:48:16

وشأن عظيم لستنا نعلم الغيب لكننا نجزم ان الله قيد لهم ذكرى واقام لهم ذكرى وحفظ لهم في الائمه مقاماً علياً رفيع فالمطلوب من طلبة
العلم ومحصليه ان يعرفوا هذا القدر لائمة الاسلام واختلاف المذاهب والوقوف على - 00:48:36

اسبابها ومعرفة طرف من مأخذ ومعاقد الاستدلال مما يثير عن طالب العلم هذه النظرة من والاحترام والتقدير والله اعلم المثال
الثاني قال وتخصيص قوله تعالى ومن دخله كان امنا. على الطريقة نفسها. تقول الحنفية نص عام. فلا يخصص به - 00:48:56

لا بخبر واحد ولا بقياس. وحديث البخاري الذي خاطب فيه الذي خاطب فيه شريح آآ العدوبي مع عمرو بن سعيد الخزاعي لما قدم
مكة وحاصرها قام وقال امامه قولاً بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح في تحريم مكة وانها انما احلت ساعة من نهار
00:49:20

قد عادت كحرمتها بالامس فهي حرام بحرمة الله الى يوم القيمة. اجابه القائد عمر ابن سعيد انا اعلم بهذا منك يا ابا شريح. ولكن وما
لا يعيذ عاصياً ولا فاراً بدم ولا فاراً بخربة او بخربة. هذا الاعتراض هو جزء من نص - 00:49:47

وهل يجوز ان نخصص به؟ يعني هل يعتبر من دخل وكان امنا عام؟ يخص منه القاتل اذا قتل في الحرم او قتل في الحل ففر الى
الحرم فهل يبقى عموماً من دخله كان امنا فلما يقام عليه حد ولا قصاص ولو قتل في الحرم او قتل في الحلقة دخل الى الحرم -
00:50:06

الحنفية يبقونه على العموم. فإذا اردت ان تثبت تخصيصاً فلا بد بما يقوى على مثله من العموم في القطعية. فإذا جئت بدليل احاد
بحديث او جئت بقياس فإنه لا يقوى عليه. فالحنفية والحنابلة يبقون العموم والشافعية المالكية - 00:50:26

يقولون يقتضي قتل في الحرم. ويقارب عليه ايضاً من دخل الحرم بعد القتل فيما يقول الحنفية الحنابلة بل يضطر الى المضايقة
حتى الالراج فإذا خرج اقيم عليه الحد ابقاء لعموم من دخله كان امنا - 00:50:46

نعم وان لحقه خصوص معلوم او مجهول لا يبقى قطعيا. لكنه لا يسقط الاحتجاج به. عملا بشبه استثناء والنسخ فصار كما اذا باع عبدين بالف على انه بالخيار في احدهما بعينه وسمى ثمنه. هذه مسألة سنتكم - [00:51:03](#)

جلسة الليلة وفيها تفصيل يستدعي توضيحا الخصوص نوعان خصوص معلوم وخصوص مجهول والعام اذا دخله او لحقه خصوص فاما ان يلحقه خصوص معلوم او خصوص مجهول. خذ مثلا. قوله تعالى - [00:51:26](#)

قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون بذى الحق من الذين اتوا الكتاب هذا امر بقتل الكفارة ذميين واهل كتاب وغيرهم. ثم قال حتى يعطوا الجزية في حق - [00:51:48](#)

بالذمة شمله الامر بالقتال في اول الاية فدخل في عموم قوله الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر. وخص منها باخر الاية حتى يعطوا الجزية فاذا دفع الجزية خرج من هذا العموم فلا يقاتل. هذا تخصيص معلوم او خصوص معلوم - [00:52:08](#)

اما المجهول فمثل بيان النبي صلى الله عليه وسلم الاشياء الستة او الاصناف الربوية الذهب والفضة والبر الشعير والتمر والملح بيانا لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا هذه هذا خصوص يعني لما قالوا حرم الربا احل الله البيع فكل بيع حلال الا ما وقع فيه الربا وجاء بيان - [00:52:28](#)

الربا طيب احل الله البيع كل البيع حلال ثم خص منه الربا وحرم الربا هذا تخصيص لكنه بمجهول هل الربا مجهول؟ هو في الاية غير واضح. طيب فسره الحديث. بقي ايضا حتى بعد تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للربا - [00:52:55](#)

وجريانه بتسمية الاعيان الستة بقى ايضا قدر من الجهالة. فلا يعدون هذا من الخصوص المعلوم بل من الخصوص المجهول. لما لان الحديث وان سمي الاشياء الستة فان ما في معنى هذه الاشياء الستة لا يدرك الا - [00:53:15](#)

بالقياس والقياس مبني على العلة والمعنى ولما تفاوت الفقهاء في تحرير العلة وهو محل خلاف يقول الطعم مع الجنس ويقول الحنفية والحنابلة القدر مع الجنس. ويقول المالكي الاقنيات والادخار مع الجنس. قالوا هذا الاختلاف - [00:53:35](#) وبينهم في تقدير ما يلحق بهذه الاشياء الستة بناء على العلة سببه انه خصوص مجهول. ولو كان معلوما ما وقع فيه اختلاف. طيب ما النتيجة؟ النتيجة ان هذا مثال لتخصيص بمجهول. قالوا فما زال باب الربا فيه - [00:53:55](#)

قدر من البيان الذي يحتاج الى جهد وقع فيه خلاف الفقهاء. ولذلك جاءت رواية عمر كما اخرج ثلاث وددت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفارقنا حتى يعهد اليها الجد والكلالة وابواب من الربا - [00:54:15](#)

قال هذا دليل على انه لا يزال في حيز الحاجة الى تمام العلم به. طيب ما فائدة هذا التقسيم؟ قالوا التخصيص بالمعلوم او المجهول او الخصوص المعلوم او المجهول ان دخل على العام - [00:54:35](#)

فماذا يسمى العام عام مخصوص كلامنا الان عند الحنفية العامة دلالته؟ قطعى. طيب والعام المخصوص طيب هنا خلاف عند الحنفية كما هو عند الجمهور. العم اذا دخله التخصيص هل يفقد حجيته - [00:54:51](#)

ام لا اذا فقد القطعية هل يبقى حجة وينزل عن القطعية الى الظن الاحتمالات ثلاثة اما ان تقول لا يتاثر العام بالتخصيص فيبقى كما هو قبل التخصيص يعني قطعى حجة - [00:55:12](#)

مطعم واما ان تقول يدخل عليه التخصيص فيسلبه كل اثر فيه. فلا يبقى حجة لا قطعا ولا ظنا. واما ان تتوسط فتقول عمه اذا دخله التخصيص اثر في دلالته فاضعفها اثر في وصفه لا في اصله. فيبقى حجة لكن المتأثر هو الوصف - [00:55:30](#)

قطعيا تبقى حجة ظنية وليس قطعية. هي ثلاثة اقوال في المذهب الحنفي في حكم العام اذا لحقه خصوصا سواء كان الخصوص الذي يلحقه معلوما او مجهولا وقد عرفهما بالمثال. هذا التقرير - [00:55:55](#)

هو الذي ذكره المصنف في الجمل الاتية قال رحمة الله وان لحقه اي العام خصوص معلوم او مجهول لا يبقى قطعيا لكنه لا يسقط الاحتجاج به. يعني توسط في المسألة - [00:56:14](#)

لا يبقى قطعيا طيب لا يبقى قطعيا يعني فقد الاستدلال والحجية تماما؟ قال لا لكنه لا يسقط الاحتجاج به. اذا ما النتيجة هو حجة ظنا وليس قطعا. قال عملا بشبه الاستثناء والنسخ - [00:56:33](#)

فصار كما اذا باع عبدين بالف على انه بال الخيار في احدهما وسمى ثمنه بين المصنف رحمه الله في شرحه كشف الاسرار هذا الوجه في التشبيه ورکز معی الان عندي تخصيص معلوم وتخصيص - 00:56:52

طيب وكل منها شبه بالاستثناء وبالنسخ. انظر كيف يقتضي التشبيه لكل منها استثناء والنسخ الاحتفاظ بالحجية مع فقد القطعية تعالىوا للتخصيص بالمجهول اما ان تشبهه بالاستثناء المجهول او بالنسخ بمجهول - 00:57:12

فان شبهت التخصيص بالمجهول بالاستثناء المجهول يعني ماذا لو جاءنا عام؟ فدخله استثناء مجهول قال لك مثلا اعطي الفقراء الا شخصا ولا حده ولا ميزه ولا بينه. الاستثناء المجهول لا يبقى العام حجة. قال لك - 00:57:36

من كلفك خذ هذا المال وقسمه على الموجدين في الحجرة الا واحدا الا شخصا ولا حده لك. فانك لن يصدق عليك انك امثلت. الا اذا عرفت هذا الاستثناء المجهول من هو؟ ليتحقق لك بقية - 00:57:56

المستثنى منه فالاستثناء المجهول ماذا يجعل المستثنى منه مجهولا كذلك المستثنى اذا كان مجهولا يفضي الى جهالة المستثنى منه لانك ما تعرف ما الذي خرج. ما الذي بقي؟ اذا استثناء المجهول يجعل المستثمر - 00:58:13

منه مجهولا فاذا بطلت حجتيه. قال فكذلك اذا شبهت التخصيص بالمجهول. بالاستثناء بالمجهول هذا ماذا يقتضي يقضي سقوط حجية العام كما سقطت دلالة المستثنى منه هذا اذا كان مجهولا. طيب هذا تشبهه بماذا الان؟ تشبهه بالاستثناء. شهنا التخصيص بالاستثناء. لا زلنا في قسم المجهول. طيب تعال في - 00:58:31

تشبيهه بالنسخ المجهول. ماذا لو جاء حكم؟ ثم جاء ناسخ مجهول لا يعلم ناسخ مجهول هل سيقوى الناسخ المجهول على النسخ لا سيبطل ويبقى الحكم السابق محفوظا فكذلك التخصيص بالمجهول. اذا جاءك حكم عام ثم ورد تخصيص بمجهول فيبقى المجهول هذا غائب - 00:59:01

ويبقى العموم محفوظا. اذا الخلاصة في التخصيص بالمجهول ان شبهته بالاستثناء تبقى حجية العام او تزول تزول. واذا شبهته بالنسخ بالمجھول تبقى جميل ننتقل الى التخصيص بالمعلوم وايضا ستشبهه بالاستثناء تارة - 00:59:33

وبالنسخ تام فاذا شبهته بالاستثناء المعلوم ماذا لو عندك استثناء معلوم هل المستثنى منه يكون معلوما او مجهولا قال لك اعطي من داخل الحجرة او من في البيت الا فلان وسماه - 00:59:54

خلاص بقى المستثنى منه معلوما. فاذا شبهت التخصيص بالمعلوم بالاستثناء المعلوم ماذا يقتضي بقاء حجية العام كالمستثنى منه بعد الاستثناء المعلوم يبقى حجة معلومة. واذا شبهته بالنسخ المعلوم لو جاء - 01:00:10

ناسخ معلوم ماذا سيكون حكم المنسوخ خلاص زواله فاذا شبهت التخصيص بالمعلوم بالنسخ بالمعلوم تزول حجية العام لان الناسخ يقبل التعليم فيدخله القياس ولا يدرى فيكون والتؤثر في جهالة العام - 01:00:28

الخلاصة المخصوص بالمجهول باعتبار شبهه بالنسخ يبطل او لا يبطل العام مرة اخرى المخصوص بمجهول باعتبار شبهه بالنسخ لا يبطل العام. وباعتبار شبهه بالاستثناء يبطله والتخصيص بالمعلوم عكسه. باعتبار شبهه بالنسخ - 01:00:49

يبطل العموم وباعتبار شبهه بالاستثناء لا يبطله فاختصر في هذا التقسيم هذه اوجه الشبه. اذا انا اذا اردت ان انظر الى المخصوص مجهولا كان او معلوما لا دخل على العام فاعتبره اما بالنسخ او بالاستثناء. وفي الصور الاربعة ستتجدد تارة يبقى الحجية وتارة -

01:01:15

لا يبقىها فالتوسط هنا ماذا يقتضي الحجية العام وتنزل عنه من القطعية الى الظنية. فوق الشك في بطلان العام. والشك لا يرفع اصل اليقين به احتاج وانما يرفع وصفه فبقي العام ثابت الحجية لكنه ظني وليس قطعيا. قال رحمه الله فصار كما اذا - 01:01:40

بايعدين بالف على انه بال الخيار في احدهما بعينه وسمى ثمنه عقد صفة بيع واحد على بالف وسمى لكل ثمنه لكل خمس مئة درهم. ثم اشترط الخيار في واحد من العبددين بعينه - 01:02:06

وصح العقد لم؟ لأن المعقود عليه معلوم والثمن في كل واحد من جزاء العقد معلوم وال الخيار الذي اشترط وفي احد العبددين ايضا معلوم طح قال فكذلك التخصيص اذا شبهته بالاستثناء والنسخ ابقى العام على حجيته وورود التخصيص عليه معلوما او -

لا يؤثر فيه هذا القول الاول وهو الذي عليه الحنفية وهو ايضاً موافق فيما بعد الى قول الجمهور ان العام بعد التخصيص يبقى حجة
01:02:46 - ظنية القول الثاني وقيل انه ها -

وقيق انه يسقط الاحتجاج به كالاستثناء المجهول. لأن كل واحد منها لبيان انه لم يدخل فصار كالبيع المضاف الى حر وعبد بثمن واحد. هذا القول الثاني نسبة المصنف رحمة الله في كشف الاسرار بابي الحسن الكرخي -
01:03:02

ونسبة غيره من الحنفية ايضاً الى محمد بن شجاع الثلجي وبعدهم يضبطه في الترجمة بالبلخ وفيه اختلاف كثير. والى عيسى ابن ابی رواية وابی ثور وابی عبد الله الجرجاني. اذا هذا قول بعض الحنفية. وهو قول ايضاً لبعض الاصوليين من المذاهب الاخرى -
01:03:21

ان العام اذا دخله التخصيص زالت حجيته اذا هؤلاء ذهبوا الى الطرف الاخر ان العام اذا دخل بل والتخصيص فقد الحجية. قال

الاستثناء المجهول اما قلنا ان الاستثناء المجهول يبطل المستثنى منه؟ فقالوا هو كذلك. التخصيص -
01:03:42

طيب التخصيص ان كان بمجهول فهمناه. فلماذا ان كان بمعلوم يكون كالاستثناء المجهول؟ لأن التخصيص بالمعلوم يحمل العلية فلا تدري ايضاً هذه العلة كم سيلحق بها من الافراد قياساً؟ وكم سيدخل في العام؟ وكم سيبقى؟ وكم سيخرج؟ وكم سيبقى؟ وبالتالي

فيقي العام هنا -
01:04:02

حجۃ فيه هذا قول في الطرف الاخر. قال لأن كل واحد منها لبيان انه لم يدخل يعني الاستثناء والتخصيص. فصار كالبيع المضاف الى حر وعبد بثمن واحد هناك شبه المثال بعقد واحد على عبدين سمي كلًا منهم بثمنه وشرط الخيار في احد بعينه. هنا قال هذا

يشبه صورة -
01:04:22

اخرى في البيع ان يعقد صفة واحدة على حر وعبد بثمن واحد فيفضي الى بطلان بيع عقد البيع اصلاً ليش؟ قال لأن الحر ما يتناوله العقد لانه ليس ملحاً للبيع -
01:04:47

طيب فإذا اخرجت الحرة من العقد ايش بقى العبد وهو قد سمي ثمناً لكتلبيهما. فإذا اخرجت الحر بقى العبد بـ اي ثمن؟ بالثمن كله بقسط طيب يقول الحنفية البيع بالقسط او بالحصة من الثمن لا ينعقد ابتداء بل هو باطل. لجهالة الثمن -
01:05:03

فإذا هو يريد أن يثبت أن العموم إذا تطرق إليه المخصوص سواء كان معلوماً أو مجهولاً فإنه يبطل العموم قالوا تماماً كما لو عقد بيعاً في صفة واحدة على حر وعبد. فلما خرج الحر -
01:05:26

لعدم صلاحيته لعقد البيع بقى العبد بقسطه من الثمن او بحظه فكما يبطل العقد هناك يبطل العموم هنا القول ثالث وقيل انه يبقى كما كان اعتباراً بالناسخ. هذا القول مقابل له تماماً ان العام لا يتاثر -
01:05:42

وإذا دخل عليه التخصيص يبقى قطعياً ودخول المخصوص عليه لا يؤثر. قال كما كان اعتباراً بالناس إذا القول الذي ابطل حجية العموم شبهه بما؟ بالاستثناء بالمجهول. والذي اعتبر دخول المخصوص -
01:06:01

غير مؤثر اصلاً شبهه بالناسخ ايضاً بالمجهول لانه لاغ ولا عبرة به ولا يؤثر في المنسوخ وسيكون وجوده كعدمه فشبهه به ايضاً. هذا القول الثاني عند الحنفية قال البخاري في كشف الاسرار والى هذا القول مال الشيخ -
01:06:21

ابو المعين في طريقته يعني عند بعض الحنفية. نعم لأن كل واحد منها مستقل بنفسه. يعني الناسخ المنسوخ. بخلاف الاستثناء. الاستثناء ليس مستقلاً عن المستثنى منه. فلا يصح تشبیهه بل تشبیهه بالناسخ اولى من الاستثناء -
01:06:41

صار كما اذا باع عبدين وهلك احدهما قبل التسلیم عقد عقداً واحداً على عبدين العقد صحيح لكن الاشكال ان احد العبدین هلك قبل التسلیم فلما هلك تعذر اذا انعقد البيع على -
01:07:00

على واحد منها وهو الحي. طيب بحصته او بالثمن كله اما قلنا ان العقد اذا كان بحصته من الثمن يبطل؟ قالوا لا هنا الجهة طارئة ليست اختياراً. فاغترف فيها هذا فقاً عندهم في المسائل فشبهوا هذا بما اذا وقع العقد على عبدين هلك احدهما قبل التسلیم وبقي الآخر يحفظ العقد -
01:07:21

البيع فيه بحصته من الثمن. هذه ثلاثة مذاهب احدها وهو الاخير شبه التخصيص بالنسخ والذى قبله شبه التخصيص بالاستثناء وكل منها افضى الى نتيجة تقابل الاخرى. والذى رجحه المصنف انه اعمل التشبيه - 01:07:46

اليهما بالاستثناء بالتشبيص وجمع بين هذين التشبيهين فخرج الى الى بقاء الحجة مع فقدان وصفه هو القطعية فبقيت الظنية هنا القول هو اعدل الاقوال وهو اوسطها وهو احرارها ايضا بالنظر والترجيح والاعتبار والخلاف الذي - 01:08:06

عند الحقيقة هنا موجود مثله ايضا عند الجمهور ومر بكم في اكثر من كتاب تم دراسته من قبل. نقف عند هذا يتقل المصنف بعده الى صيغ العموم بالصيغة والمعنى او بالمعنى فقط وما يترتب على ذلك من مسائل ستكون درسنا اللقاء المقبل ان شاء الله تعالى - 01:08:26

والله اعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اليوم لا اسئلة ولما ما في اسئلة يعني مفهوم تماما الدرس وفقكم الله - 01:08:46